استطلاع رأي عام

أولويات و توجهات السوريين/ات في مرحلة ما بعد سقوط الأسد

المحتويات

من نحن 3
المقدمة 4
المنهجية المستخدمة في الاستطلاع..... 5
مجتمع البحث الأصلي والعينة..... 5
مناطق الدراسة المشمولة: 5
المناطق المستبعدة:
وتشمل: 5
العينة 5
أداة الدراسة..... 6
توجهات عينة الدراسة حول الواقع الحالي والمستقبل القريب..... 16
الموقف من التعايش والسلم الأهلي..... 17
الموقف من الوضع السياسي..... 18
الموقف من الوضع الاقتصادي 18
تقييم أداء حكومة تسيير الأعمال 19
النظرة تجاه التعامل مع رموز النظام السابق ومؤيديه 21
النظرة تجاه تولي المرأة مناصب في الحكومة الجديدة..... 22
التباينات لدى أفراد العينة في وجهات النظر تبعا لمتغيرات (العمر والتعليم ومكان الإقامة الحالي):..... 23
التفاؤل تجاه الاستقرار السياسي: 24
التفاؤل تجاه الوضع الاقتصادي: 26
النظرة تجاه الحكومة الحالية:..... 27
تحول الحكومة الحالية إلى حكومة دائمة:..... 28
تسليم الحكومة الحالية السلطة إلى حكومة انتقالية: 29
الموقف من مسؤولي النظام السابق الحكوميين والحزبيين ومن المؤيدين له ممن لم يمارسوا العنف ضد المعارضين 31
النظرة تجاه تولي المرأة مناصب في الحكومة الجديدة..... 32
استنتاجات الدراسة..... 33
التوصيات..... 34

من نحن

الاقتصادي: هو موقع متخصص بتقديم معلومات وتحليلات لكافة القطاعات الاقتصادية السورية، من خلال معالجة صحفية وبحثية معمقة تقدم المعلومة المفيدة للجمهور بشكل يناسب كل الشرائح، عبر تقارير مكتوبة ومصورة، مقالات وأبحاث، جلسات نقاش وحوار غنية، مواد صوتية و بصرية، وغيرها من أشكال الإنتاج الصحفي والبحثي.

نسعى لتقديم ما يساعدنا على صياغة رؤيتنا الاقتصادية الداعمة للرؤية السياسية التي يتطلع لها السوريين من أجل بناء السلام المستدام، وذلك انطلاقاً من إعادة قراءة الماضي وتسليط الضوء على الحاضر، وصولاً إلى الخطة المستقبلية.

نحن مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والصحفيين المهتمين بالشأن الاقتصادي السوري والدولي المرتبط والمؤثر بالوضع السوري. نسعى من خلال موقعنا للعمل على المساهمة بنسج القصة الاقتصادية السورية بأسلوب علمي ودقيق، ومعالجة صحفية متخصصة بشكل مبسط يقدم الفائدة لكافة متابعي موقع "اقتصادي"، انطلاقا من ايماننا بأن الحل الاقتصادي للوضع السوري هو من سيرسم الحل السياسي.

فريق البحث :

د. حسام سعد

فائق العلي

يونس الكريم

ابراهيم شيخ علي

علي عبد المجيد

ثريا حجازي

حسن مروان

شادي الدالاتي

تصميم : اروى حجازي

المقدمة

في صباح الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024، طويت في سوريا صفحة طويلة من الحكم الاستبدادي الذي امتد بطغيانه على مدى أكثر من خمسة عقود. خلال تلك الفترة، عانى السوريون من جميع أشكال الإقصاء والتهميش، في ظل ما وصف بـ "الدولة المتوحشة" أو "الدولة الأمنية"، حيث تحوّل المواطنون إلى أدوات تخدم السلطة الديكتاتورية القائمة على أسس طائفية.

على مدار هذه العقود، غاب السوريون عن المجالات العامة بشتى مستوياتها، في ظل هيمنة بنية فساد سيطرت على مقدرات حياتهم في الشؤون الخاصة والعامة. ساهم هذا الواقع في تشويه منظومات العلاقات وآليات العمل في السياسة والتعليم والقيم الاجتماعية، ما أدى إلى إنتاج نسخة مشوّهة من المواطن السوري، الذي افتقد الى الإحساس بالانتماء ولم يجد لنفسه مكاناً كمواطن في دولة تسودها المحسوبيات والرشاوي.

مع انطلاق الثورة في عام 2011، صعّد النظام من العنف وتوسّع في ممارسة القمع والقتل والتدمير والتهجير ضد المطالبين بالحرية. واستمرت شريعة العنف والتهجير على مدى أربعة عشر عاماً، استعان النظام خلالها بقوات حليفة مثل روسيا وإيران وميليشيات طائفية محلية ودولية، ليحافظ على سلطته في مناطقه اودت الى تقسيم سوريا إلى أربع مناطق نفوذ مختلفة. إلا أن نهاية عام 2024 جاءت لتشهد تحولات إقليمية ودولية أفضت إلى انتهاء واحد من أكثر الأنظمة ديكتاتورية وطأة في التاريخ الحديث، ليتحول يوم /8/ ديسمبر الى علامة فارقة وبداية لمرحلة جديدة في تاريخ سوريا.

تولت "إدارة العمليات العسكرية" السلطة السياسية منذ أكثر من شهر، لتواجه تحديات معقدة كان أبرزها الظروف المعيشية المتدهورة، والانهيار الشامل لقطاعات ومؤسسات الدولة، وغياب واضح لمفاهيم الدولة الحديثة ومؤسساتها.

اليوم، يحاول السوريون السير في مسارين متوازيين: أولهما الخلاص من إرث القمع والاستبداد والإقصاء، وثانيهما التطلع نحو بناء دولة مواطنة عادلة تضمن حقوق الأفراد وتتيح لهم ممارسة حياتهم دون قيود أو شروط مسبقة.

في هذا السياق، قام فريق البحث بالنزول إلى الميدان لاستطلاع تصورات السوريين في هذه المرحلة الانتقالية، للتعرف على أولوياتهم وطموحاتهم. يهدف الفريق إلى تتبع هذه التغيرات في استطلاعات مستقبلية، لرصد التحولات المرتبطة بالواقع السوري المتغير، وصولاً إلى تحقيق رؤية المواطنين للحياة التي يتطلعون إليها.

المنهجية المستخدمة في الاستطلاع

اعتمد هذا الاستطلاع على المنهجية العلمية في محاولة قياس اتجاهات الرأي العام ضمن إطار المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يركز على وصف الظواهر وتحليله بهدف الوصول إلى فهم أعمق للواقع،حيث تندرج دراسات الرأي العام ضمن هذا السياق المنهجي، كما وتسعى لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالتعرف إلى ميول الرأي العام واتجاهاته بشأن قضايا غالباً ما تكون مرتبطة بالظروف الراهنة.

مجتمع البحث الأصلي والعينة

يتألف من مختلف فئات المجتمع السوري القاطنة داخل سوريا في المرحلة الحالية، التي تلت سقوط نظام الأسد. ركزت الدراسة على المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الإدارة الجديدة بشكل كامل، والتي تخلو من النزاعات العسكرية الميدانية.

مناطق الدراسة المشمولة:

- دمشق
- ريف دمشق
- حلب
- حماة
- حمص
- السويداء
- إدلب
- درعا

المناطق المستبعدة:[1]

وتشمل:

- المنطقة الشرقية: دير الزور، الرقة، الحسكة، القامشلي.
- المنطقة الساحلية: اللاذقية، طرطوس، جبلة.

العينة

نظرًا لعدم وجود "إطار عينة" واضح وشامل، تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في اختيار المشاركين في الدراسة. بلغ حجم العينة (656) فرداً، مع مراعاة تحقيق تمثيل متوازن قدر الإمكان لخصائص العينة.

---

[1] تم استبعاد عدة مناطق لعدم سيطرة الإدارة الجديدة عليها أو لوجود نزاعات عسكرية مستمرة،فلم نستطيع جمع عينات المستهدفة ، وهذا مفهوم بسياق الاحداث ، فلازال الخوف من ردات فعل الحكومة وليد الحدث .

أداة الدراسة

تم تصميم أداة الدراسة على شكل استبيان يركز على توجهات السوريين نحو القضايا الراهنة، مع إيلاء اهتمام خاص للمتطلبات المرتبطة بالمرحلة الحالية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة. هدفت هذه الأداة إلى جمع بيانات تسهم في فهم أفضل لأولويات المواطنين السوريين واحتياجاتهم في ظل المتغيرات الحالية.

الخصائص العامة لعينة الدراسة

عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

أظهرت نتائج توزيع العينة أن نسبة الذكور بلغت **63.72%** من إجمالي العينة، مقابل **36.28%** للإناث. هذا التفاوت في التوزيع يعكس عدة عوامل اجتماعية وثقافية قد تؤثر على مشاركة الإناث في مثل هذه الدراسات، خصوصاً في السياق السوري الذي يشهد تحولات سياسية وأمنية معقدة. ولدى تحليل هذه النسبة وفقاً للسياق السوري:

1. تمثيل الذكور المرتفع:
   - من المحتمل أن يكون سبب ارتفاع نسبة الذكور في العينة هو انخراط الرجال بشكل أكبر في القضايا العامة والقرارات المجتمعية، نظراً لكونهم الفئة الأكثر انشغالًا بالأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل مباشر. ومشاركتها بقرار الحرب.
   - بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الذكور أكثر قدرة على التنقل والوصول إلى مواقع جمع البيانات، خاصة في ظل الوضع الأمني الحساس في بعض المناطق.
2. النسبة الأقل للإناث:
   - يُعزى انخفاض نسبة الإناث في العينة إلى عدة عوامل منها القيود الاجتماعية والتقاليد التي قد تُقلل من مشاركة النساء في القضايا العامة، خصوصاً في المناطق التي ما زالت تُحافظ على أعراف صارمة.
   - الأوضاع الأمنية وانعدام الاستقرار من الأسباب التي تحد من قدرة النساء على التفاعل مع أنشطة البحث الميداني أو المشاركة في الاستطلاعات.
   - ومع ذلك، تعكس نسبة الإناث المشاركة (36.28%) حضورًا لافتاً للمرأة في التعبير عن آرائها والمساهمة في النقاش حول القضايا الراهنة، مما يشير إلى تغيّر نسبي في الأدوار التقليدية ودخول النساء في مساحات النقاش العام.

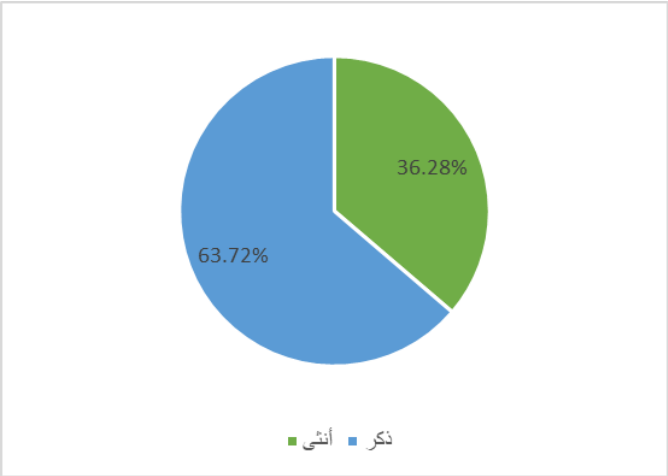

الفئة العمرية

تم توزيع عينة الدراسة على فئات عمرية مختلفة، كما هو موضح، مع التركيز على التمثيل المتوازن للفئات العمرية في المجتمع السوري. وقد أظهرت النتائج أن الفئة العمرية "أقل من 29 سنة" هي الأكثر تمثيلاً بنسبة **30%**، في حين كانت النسبة الأقل في الفئة العمرية "50 سنة فأكثر" بنسبة **16%.**

تحليل النتائج وفق الفئات العمرية

1. ارتفاع نسبة الأجيال الشابة (أقل من 29 سنة):
   - تمثل هذه النسبة انعكاساً لهيكل التركيبة السكانية في سوريا، حيث تُعد فئة الشباب هي الأكثر عدداً نتيجة لعوامل ديموغرافية.
   - تظهر النسبة أن الشباب لديهم اهتمام ملحوظ بالمشاركة في القضايا العامة، خصوصاً في المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلاد.
   - تشير النسبة إلى دور متزايد للشباب في إعادة بناء المجتمع السوري، حيث إنهم الشريحة الأكثر تأثراً بالأحداث والمتوقع أن تسهم في عملية التنمية وإعادة الإعمار.
2. انخفاض نسبة الفئة العمرية "50 سنة فأكثر":
   - يعكس انخفاض النسبة في هذه الفئة عدة عوامل، منها:
     - تراجع التفاعل أو الاهتمام بالقضايا العامة نتيجة الإرهاق الناجم عن سنوات طويلة من القمع وعدم الاستقرار.
     - تأثير الحرب والأوضاع الاقتصادية والمعيشية، التي دفعت الكثير من هذه الفئة إلى التركيز على أولويات حياتية مباشرة بدلاً من المشاركة في استطلاعات الرأي.

شكل رقم "2" يبين توزع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

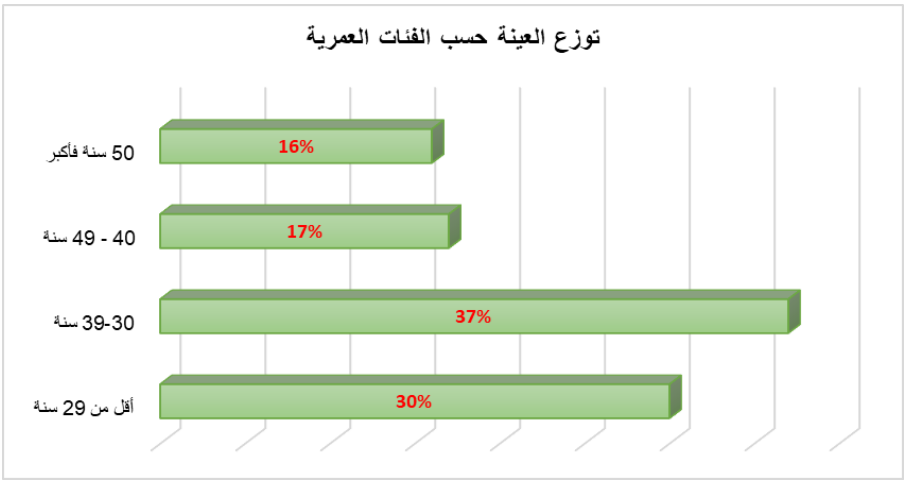

عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى في العينة كانت للمستوى التعليمي "معهد، جامعي"، حيث بلغت **64.5%**، مما يعكس تمثيلاً كبيرًا للفئات الأكثر تعليماً في المجتمع السوري. في المقابل، كانت النسبة الأقل للمستوى التعليمي "التعليم الأساسي"، التي سجلت **8.7%** فقط. ولدى تحليل الأرقام وفق السياق السوري الراهن نلاحظ

ارتفاع نسبة المستوى التعليمي "معهد، جامعي":

- يُظهر هذا التركيز على الفئات التي حصلت على التعليم العالي أو المتوسط، مما يشير إلى أن الأفراد الأكثر تعليماً لديهم اهتمام أكبر بالمشاركة في استطلاعات الرأي وتشكيل رؤية حول القضايا العامة.
- هذه النسبة قد تعكس كذلك الوعي المرتبط بالتعليم، حيث يتمتع الأشخاص من هذه الفئة بقدرة أكبر على فهم القضايا السياسية والاجتماعية وتأثيرها على حياتهم.
- أولويات هذه الفئة متركزة حول تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بما يتيح فرص عمل مستدامة.
- تطوير التعليم وتوفير بيئات أكاديمية أفضل.
- دعم الحريات المدنية وبناء نظام قانوني يحترم الحقوق.

انخفاض نسبة المستوى التعليمي "التعليم الأساسي":

- يُعزى انخفاض النسبة بين الأفراد ذوي التعليم الأساسي إلى عدة عوامل أهمها ضعف الوعي بأهمية المشاركة في استطلاعات الرأي.
- تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تدفع الأفراد الأقل تعليماً إلى التركيز على تلبية الاحتياجات اليومية بدلاً من الانخراط في القضايا العامة.

شكل رقم "2" يبين توزع عينة الدراسة حسب مستوى التعليمي

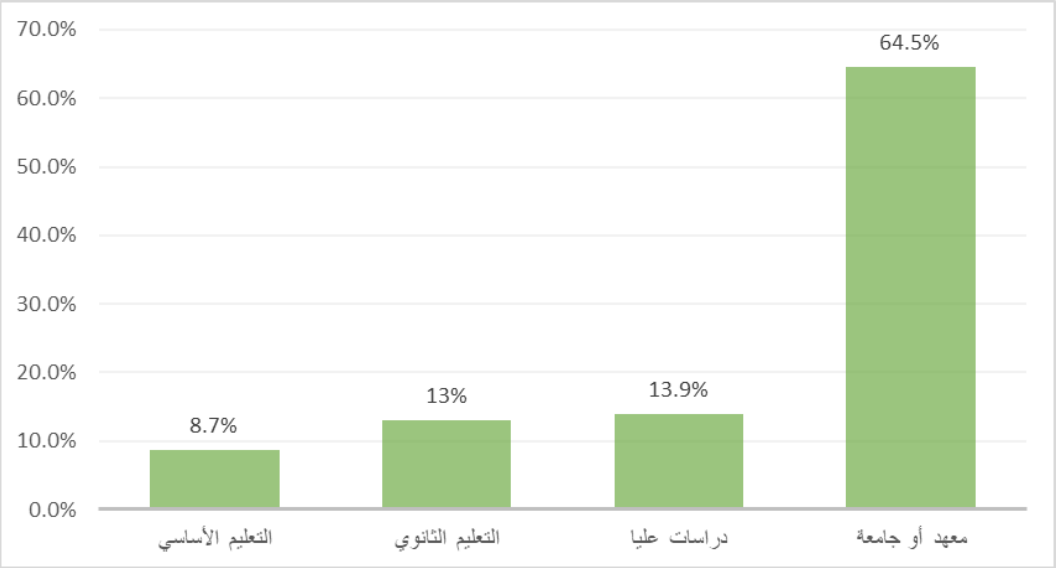

الحالة الاجتماعية

أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى في العينة كانت للأفراد المتزوجين/المتزوجات، حيث بلغت **65.1%**، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين ينتمون إلى شريحة متزوجة ومستقرة نسبياً من الناحية الاجتماعية. في المقابل، كانت النسب الأدنى للأرامل والمطلقين/المطلقات، حيث بلغت **2.3%** و**4.1%** على التوالي.

تحليل النتائج وفق الحالة الاجتماعية

النسبة المرتفعة للمتزوجين/المتزوجات (65.1%):

تعكس هذه النسبة تمثيلاً كبيراً للأفراد الذين يعيشون في إطار أسري، مما قد يوجه أولوياتهم نحو القضايا المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي وتأمين الاحتياجات الأساسية للأسر، تحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، التي تمس حياة العائلات بشكل مباشر، تعزيز بيئة آمنة ومستقرة تتيح للأسر التكيف مع التغيرات الجديدة.

النسبة المنخفضة للأرامل (2.3%) والمطلقين/المطلقات (4.1%):

تُعد هذه النسبة مؤشراً على محدودية تمثيل الفئات الأكثر هشاشة اجتماعيًا، مثل الأرامل والمطلقين/المطلقات، انخفاض هذه النسبة قد يكون ناتجاً عن ظروف اجتماعية واقتصادية تجعل هذه الفئات أقل قدرة على المشاركة في مثل هذه الدراسات.

شكل رقم "4" يبين توزع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

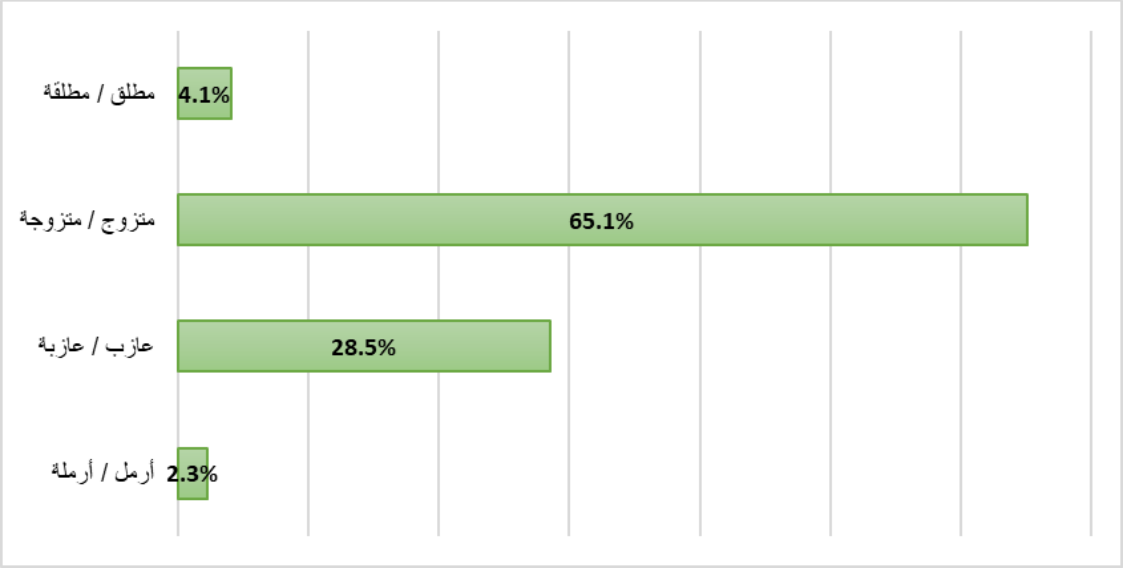

الحالة المهنية

أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى كانت للأفراد الذين لديهم عمل، حيث بلغت **58.1%**، تلتها نسبة العاطلين عن العمل **25.3%**، بينما كانت النسبة الأدنى للطلاب، إذ وصلت إلى **16.6%**.

تحليل النتائج

الأفراد العاملون (58.1%):

تمثل هذه الفئة الغالبية في العينة وبالتالي تشير أن نسبة العاملين هم الأكثر قدرة على المشاركة السياسية بالآراء وفق ما أظهرته الاستبيان، مما يعكس أهمية دور العمل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ، كما تعبر هذه النسبة عن وجود شريحة واسعة من القوى العاملة التي تسهم في الاقتصاد المحلي، مما يضع قضايا مثل تحسين بيئة العمل، وزيادة الأجور، وضمان الحقوق المهنية في مقدمة اهتماماتهم.

العاطلون عن العمل (25.3%):

تمثل هذه الفئة نسبة مرتفعة نسبياً، وتشير إلى تحديات كبيرة في سوق العمل الحالي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، هذه النسبة تعكس الحاجة الماسة إلى توفير فرص عمل جديدة، تعزيز الاستثمار المحلي لخلق المزيد من الوظائف.

الطلاب (16.6%):

رغم كونهم الفئة الأقل، إلا أن هذه النسبة تشير إلى وجود شريحة مهمة من الشباب في مرحلة التعليم، مع توقعات بمشاركتهم المستقبلية في سوق العمل وتتركز أولويات هذه الفئة على تحسين جودة التعليم وربطه باحتياجات السوق، توفير فرص تدريبية تهيئهم للعمل بعد التخرج.

شكل رقم "5" يبين توزع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية

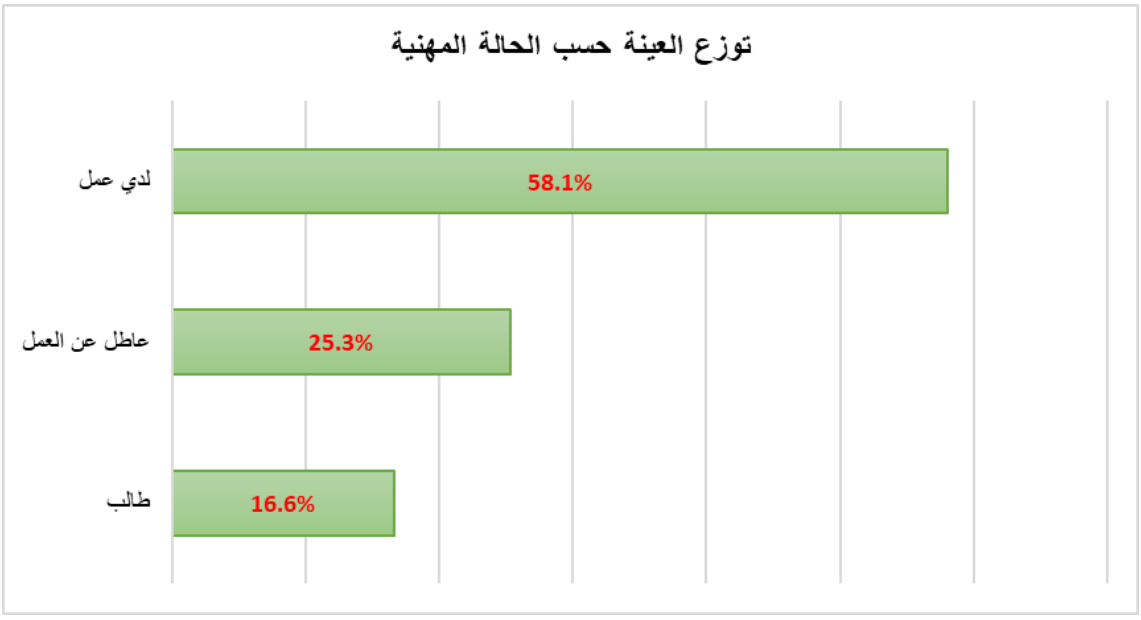

مناطق الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة توزيع العينة إلى أربعة مناطق رئيسية، وجاءت النسب كما يلي:

- المنطقة الشمالية (حلب، إدلب):**37.7%** (النسبة الأعلى، والتي تشهد كثافة سكانية مرتفعة، إلى جانب استقرارها النسبي مقارنة ببعض المناطق الأخرى.
- المنطقة الوسطى (حمص، حماة)**25.8%** . والتي تعاني من تدهور اقتصادي وخدمي بعد سنوات من الصراع، مما يجعلها محوراً مهماً في أي خطط تنموية.
- المنطقة الجنوبية (دمشق، ريف دمشق، درعا):**25.2%** . التي تعدّ مراكز تاريخية وسياسية واقتصادية هامة
- محافظة السويداء:**11.4%** (النسبة الأدنى. وهي انعكاس للكثافة السكانية الأقل مقارنة بالمناطق الأخرى، وتمثل هذه المنطقة خصوصية ثقافية

شكل رقم "6" يبين توزع عينة الدراسة حسب مناطق الدراسة

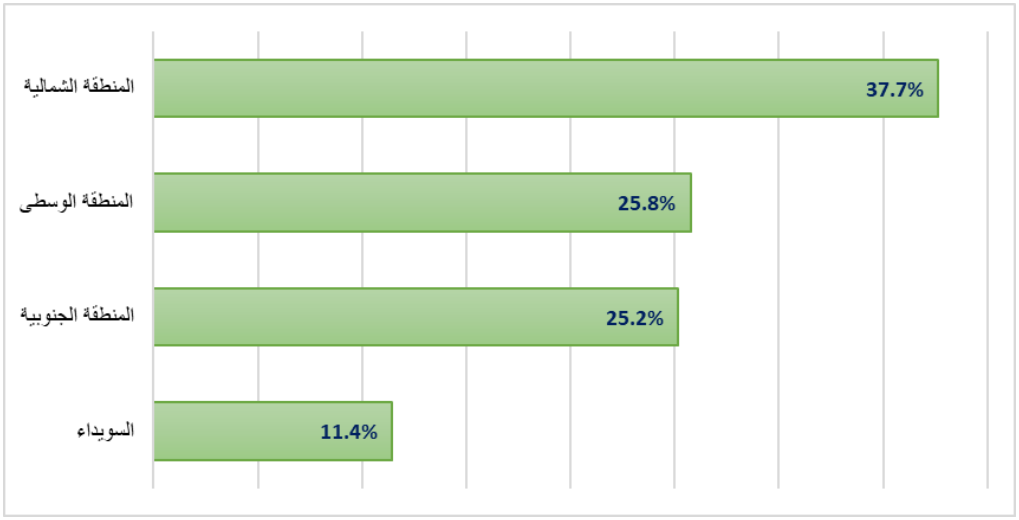

أولويات السوريين في مرحلة "تسيير الأعمال"

تم طرح مجموعة من الأسئلة التي تعكس أهم احتياجات السوريين في المرحلة الراهنة بعد سقوط نظام الأسد، مع التركيز على الأولويات التي يعتبرها السوريون أساسًا للحياة. وجاءت النتائج كالتالي:

الأولويات وفق عينة الدراسة: بحسب السؤال كل اولوية تم احطاءها بثلاث خيارات لتعبر الاعينة عن تريب الاهمية بالنسبة لمنظورها .

1. الأمن المجتمعي والسلم الأهلي:
   - تصدرت الأولويات بنسبة **95%**، حيث اعتبرها المشاركون ضرورة ملحة لاستقرار المجتمع. ويُعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني خلال السنوات الماضية، وتعميق الشرخ الاجتماعي بسبب الولاءات الأولية مثل العائلة، القبيلة، والطائفة، التي دعمتها السلطة السابقة.
   - استقرار الأمن والسلم الأهلي يُهيئ بيئة آمنة للتعاون والعمل، مما يسهل تلبية الاحتياجات اليومية وتأمين فرص العمل.
2. الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية:
   - احتلت المرتبة الثانية بنسبة **77%** لكل منها.
   - يُظهر هذا الاهتمام وعياً بأهمية تلك الخدمات رغم إمكانية تأجيل بعضها، خاصة مع مرحلة بناء الدولة والمجتمع الجديد.
   - عانى السوريون على مدار 14 عاماً من تدهور البنية التحتية، حيث أصبحت خدمات الاتصالات والإنترنت بطيئة ومكلفة، وشبكات الكهرباء والغاز والمياه شبه معدومة.
   - كما شهد قطاعا التعليم والصحة تدهوراً حاداً، وصفه المشاركون بأنه متردٍ وفاسد، مما جعل تحسين هذه الخدمات أولوية قصوى.
3. معرفة مصير المفقودين والمختفين قسراً:
   - جاءت بنسبة **72%** ضمن الأولويات المهمة.
   - يمثل هذا الملف قضية إنسانية ملحة تؤرق ضمير السوريين، خاصة العائلات التي فقدت أفرادها دون معرفة مصيرهم.
   - معالجة هذا الملف ستسهم في تعزيز الانسجام الاجتماعي، وتجاوز الانقسامات المرتبطة بجرائم النظام السابق على المستويين السياسي والاجتماعي.
4. توفير فرص العمل وتحسين الأجور:
   - حظيت بنسبة **68%**، نظرًا للوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع تكاليف المعيشة.

- تسعى العائلات السورية لتأمين احتياجاتها الأساسية في ظل قلة فرص العمل وانخفاض الأجور، ما يشكل تحديًا كبيرًا أمام الجهات المسؤولة.

5. عودة المهجرين والنازحين ومحاسبة المجرمين:

جاءت نسبتهم ٦٤% ضمن أولوياتاولويات المهمة .

- برزت أهمية إيجاد آليات وخطط واضحة إنسانية وقانونية لضمان عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم السابقة.
- هذه القضايا تُعد أساسية لتجاوز آثار المرحلة الماضية والمضي نحو بناء سوريا جديدة.

6. وجود حكومة دائمة أو برلمان:

- رغم أهميته، تراجع هذا الموضوع في سلم الأولويات بنسبة .**56%**
- يعكس هذا الانخفاض تركيز السوريين على قضايا المعيشة اليومية، مع تأجيل الاهتمام بالقضايا السياسية إلى حين تحقيق الاستقرار وتلبية الاحتياجات الأساسية.

خلاصة:

تظهر هذه الأولويات السابق ذكرها؛ إدراك السوريين لحاجتهم الماسة إلى الأمن، الخدمات الأساسية، ومعالجة القضايا الإنسانية والاجتماعية الملحة، مع تأجيل القضايا السياسية إلى مراحل لاحقة. تحقيق هذه الأولويات يعد مفتاحًا لبناء مجتمع سوري متماسك ومستقر.

شكل رقم "7" يبين أولويات السوريين في المرحلة الحالية

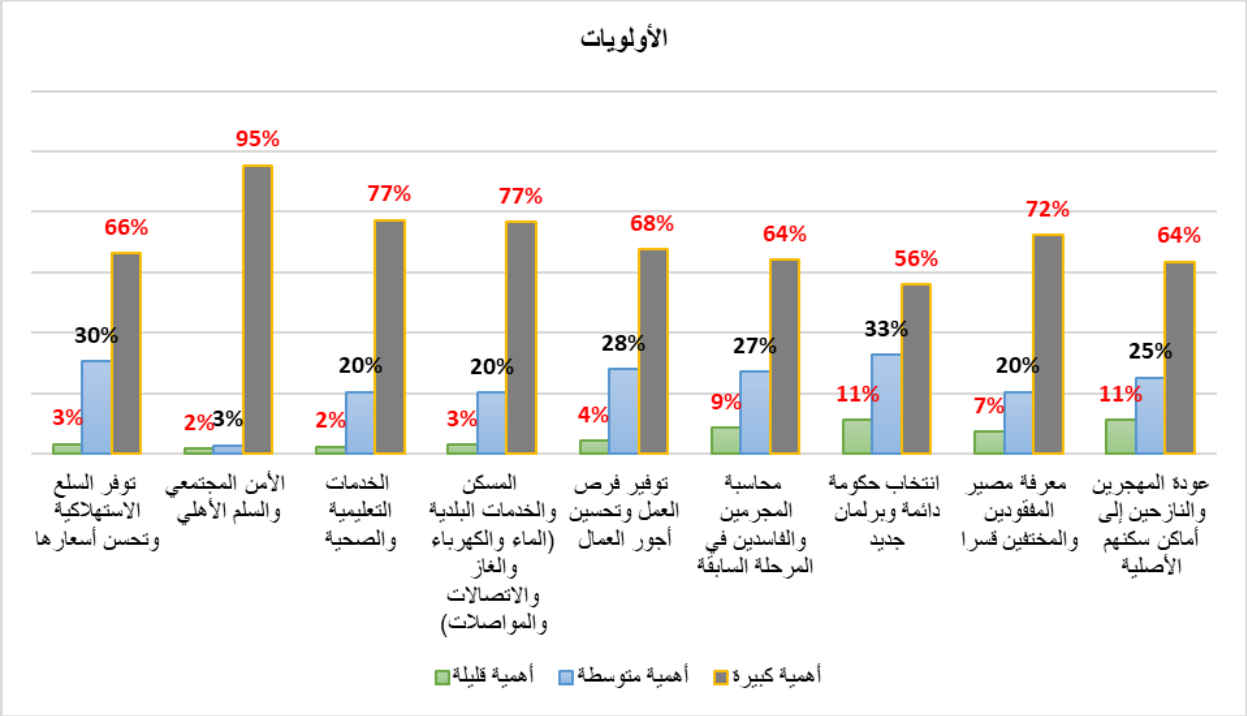

عند تحليل الأولويات بناءً على الفئات العمرية، ظهر توافق كبير في أهمية الأولويات بين الشرائح العمرية المختلفة. فقد احتل الأمن المجتمعي والسلم الأهلي المرتبة الأولى "بدرجة كبيرة" لدى جميع الفئات العمرية، مما يعكس الحاجة الملحّة لدى السوريين من مختلف الأعمار إلى تحقيق الأمان، بعد سنوات طويلة من الخوف وغياب الأمن المجتمعي في ظل النظام السابق. أما بالنسبة لبقية الأولويات، فقد أظهرت النتائج اختلافاً طفيفاً في درجة الأهمية بناءً على الفئة العمرية. هذا التباين يرتبط بتصورات كل جيل حول القضايا الراهنة والاحتياجات الملحّة، مما يعكس تنوع الأولويات بين الفئات العمرية مع الاحتفاظ بتوافق عام على القضايا الأساسية.

شكل رقم "8" يبين الأولويات المختارة حسب كل فئة عمرية1

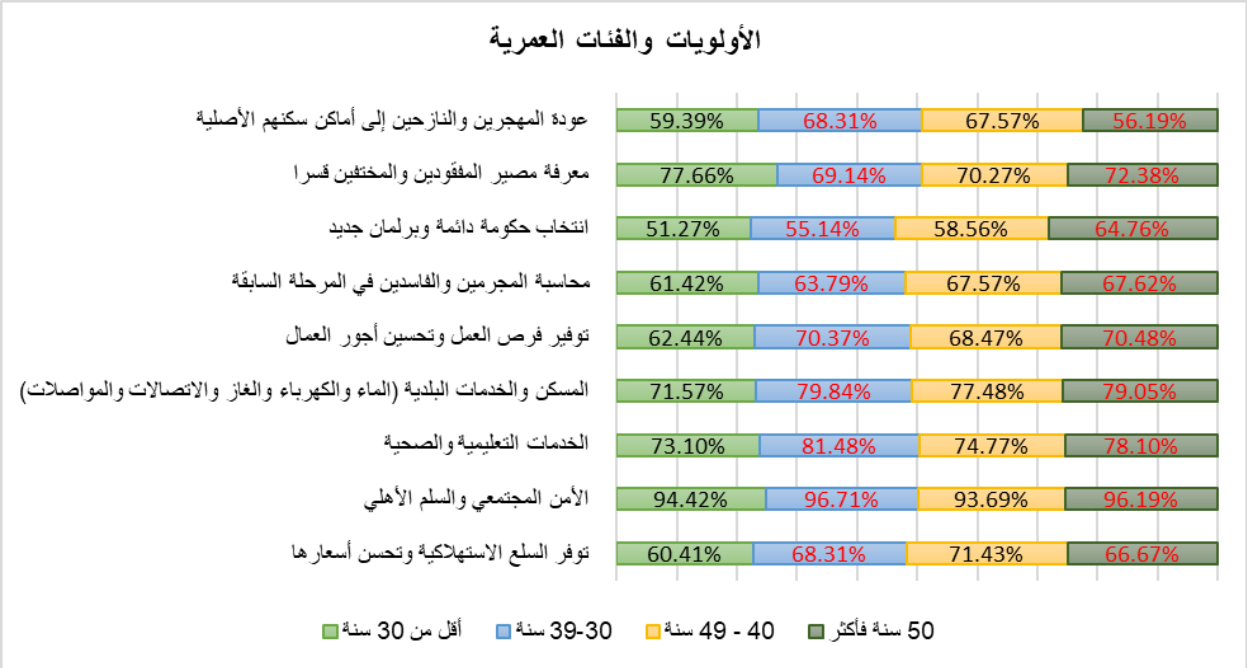

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، جاءت أولوية تحقيق الأمن المجتمعي والسلم الأهلي في مقدمة الأولويات وبأهمية كبيرة جداً لدى جميع المستويات التعليمية. يُظهر هذا الاتفاق حاجة ماسة لتحقيق الأمن كعامل مشترك بين مختلف الشرائح التعليمية.
كما لوحظ ارتفاع في أهمية الخدمات التعليمية والصحية بدرجة كبيرة لدى المشاركين من حملة المستوى التعليمي الثانوي. يعكس هذا الارتفاع إدراك هذه الفئة لأهمية تحسين الخدمات الأساسية المرتبطة مباشرة بالحياة اليومية.
أما بقية الأولويات، فقد حظيت جميعها بأهمية كبيرة ومتقاربة لدى المستويات التعليمية المختلفة، مما يشير إلى اتفاق عام حول احتياجات السوريين الملحّة في المرحلة الراهنة.

شكل رقم "9" يبين الأولويات حسب متغير المستوى التعليمي

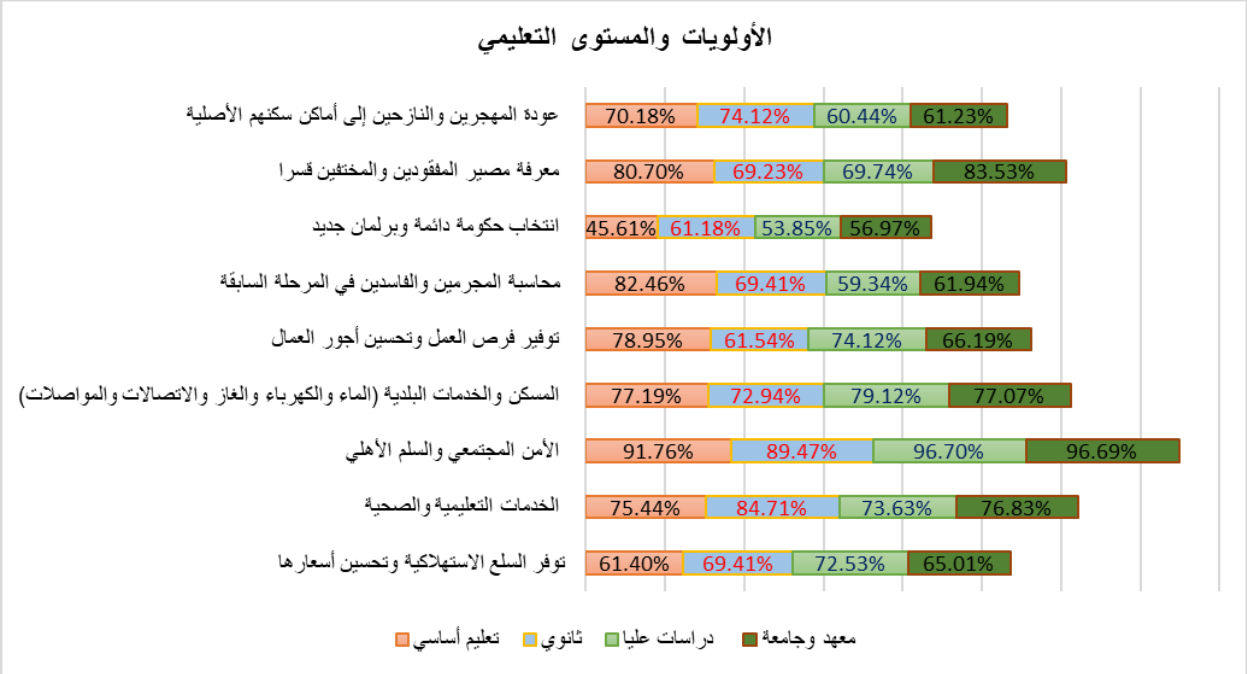

عند تحليل الأولويات بناءً على متغير مناطق الإقامة، كانت أولوية تحقيق الأمن المجتمعي والسلم الأهلي ذات أهمية عالية جداً ومتفق عليها في جميع مناطق الدراسة.

ومع ذلك، لوحظ ارتفاع طفيف في أهمية توفر السلع الاستهلاكية والخدمات التعليمية والصحية لدى المشاركين من محافظة السويداء مقارنة ببقية المناطق. يعكس هذا الارتفاع حاجة هذه المنطقة إلى تعزيز هذه الخدمات لتلبية متطلبات السكان.

أما بالنسبة إلى محاسبة المجرمين والفاسدين في المرحلة السابقة، فقد أظهرت المنطقة الشمالية اهتماماً أعلى مقارنة بالمناطق الأخرى. يُفسَّر هذا الارتفاع بمعاناة سكان تلك المناطق من جرائم النظام السابق وأعوانه، ما جعل المحاسبة مطلباً أكثر إلحاحاً.

وينطبق الأمر نفسه على عودة المهجرين والنازحين إلى أماكن سكنهم الأصلية، حيث برزت هذه الأولوية بشكل أكبر لدى سكان المنطقة الشمالية، نتيجة للتجربة المباشرة لهذه المناطق مع النزوح والتشرد، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة منهم في المخيمات.

أما أولوية انتخاب حكومة دائمة وبرلمان جديد، فقد حظيت بأهمية منخفضة نسبياً في المنطقة الشمالية مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يعكس تركيز السكان على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالمعيشة والأمن في هذه المرحلة. وربما معرفتهم السابقة بالحكومة الحالية.

شكل رقم "10" يبين الأولويات حسب مناطق الدراسة

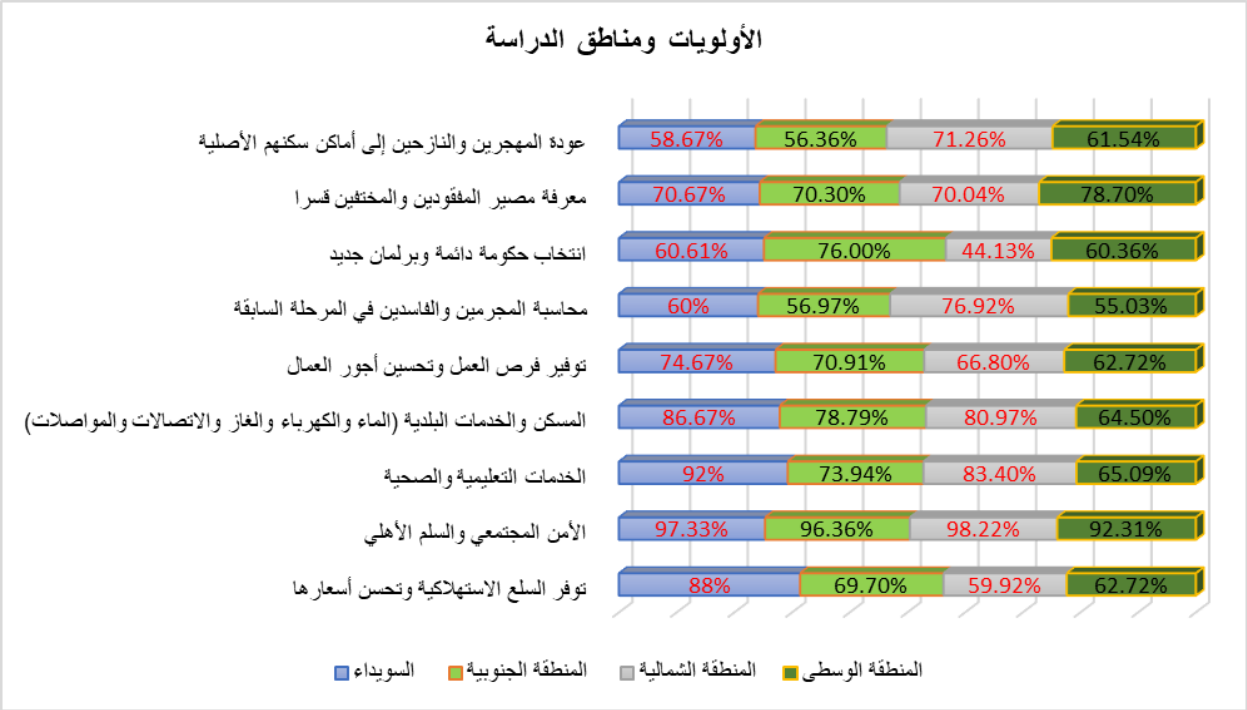

توجهات عينة الدراسة حول الواقع الحالي والمستقبل القريب

ولدى التوجه بالسؤال إلى عينة الدراسة بأسئلة تتعلق بنظرتهم إلى واقع الوضع في سورية وإلى المستقبل القريب، كانت الإجابات تشير إلى نظرة إيجابية تجاه ما سيؤول إليه واقع البلاد خلال الفترة الزمنية القادمة.

شكل رقم "11" يبين توجهات العينة حول الواقع الحالي والمستقبل القريب

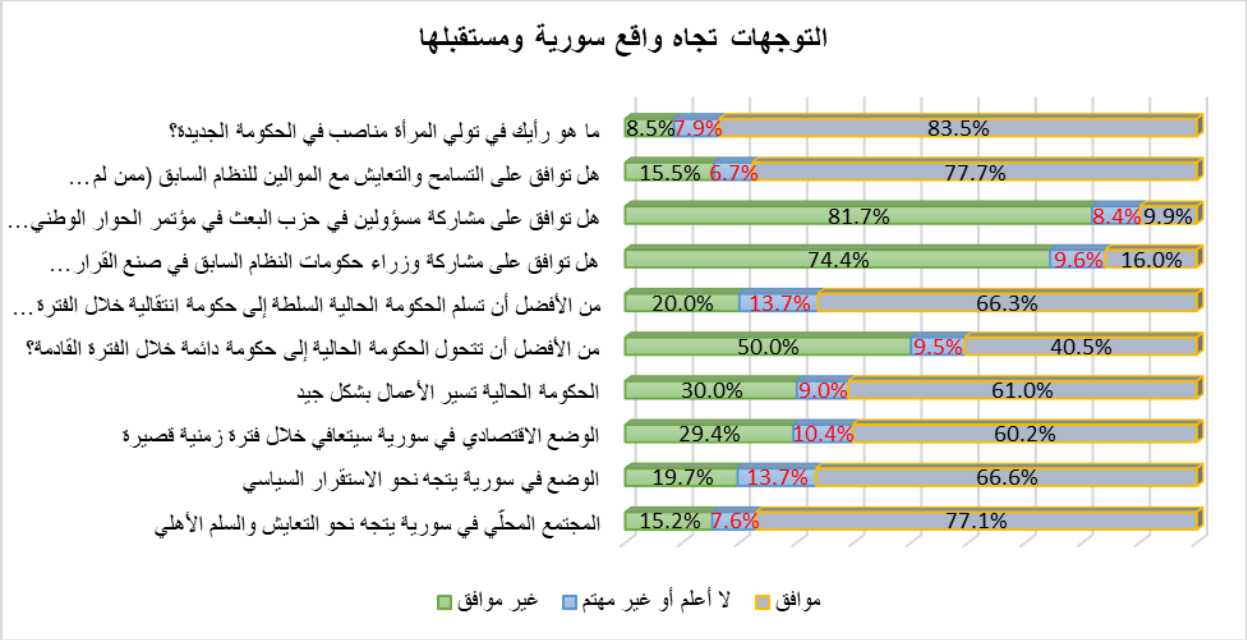

الموقف من التعايش والسلم الأهلي

أظهرت النتائج أن **77%** من المجيبين أعربوا عن موافقتهم على أن البلاد تسير في اتجاه تحقيق التعايش والسلم الأهلي، مما يعكس نظرة إيجابية لدى غالبية العينة تجاه إمكانية استعادة التماسك الاجتماعي.

في المقابل، أبدى **15.3%** من المجيبين نظرة متشائمة تجاه هذا الوضع، وهو ما يعكس بعض القلق أو الشكوك بشأن القدرة على تحقيق التعايش والسلم الأهلي في ظل التحديات الراهنة.

أما النسبة المتبقية، **7.6%** من المجيبين، فلم يعربوا عن رأي واضح في هذا الشأن، مما يشير إلى حالة من عدم وضوح الرؤية أو التردد لديهم حالياً.

الشكل رقم (12) يوضح توزيع موقف العينة من التعايش والسلم الأهلي.

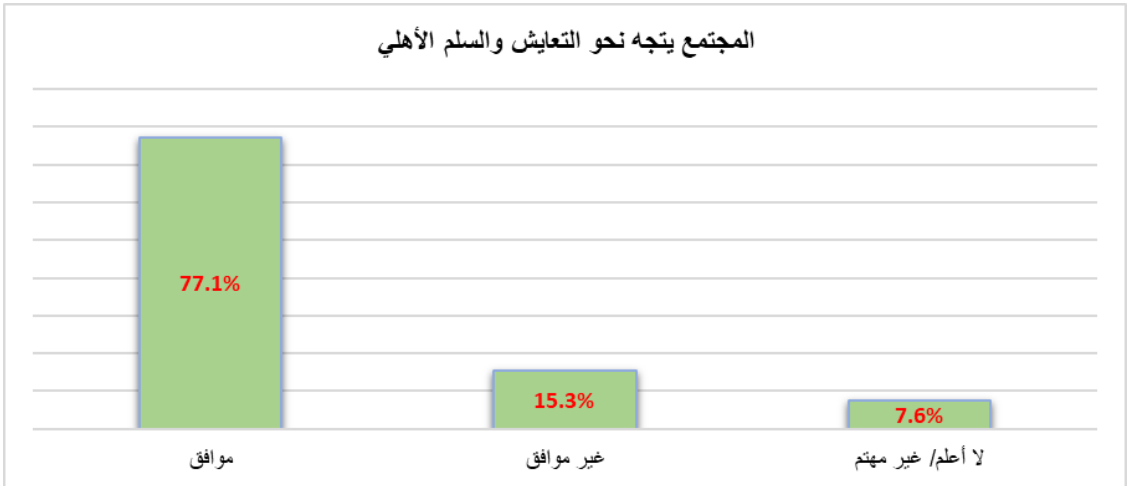

الموقف من الوضع السياسي

انعكست النظرة الإيجابية أيضًا على تقييم المشاركين للوضع السياسي، حيث أيد **66.6%** من المجيبين الرأي بأن سوريا تتجه نحو الاستقرار السياسي، مما يعكس تفاؤل غالبية العينة بإمكانية تحقيق التوازن السياسي في المرحلة المقبلة.

في المقابل، أعرب **19.7%** من المجيبين عن معارضتهم لهذا الرأي، مما يشير إلى وجود مخاوف أو تشكك لدى شريحة من العينة حول مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد.

أما **13.7%** من المجيبين، فلم يعبروا عن تأييد أو معارضة، مما يعكس حالة من الحذر أو عدم وضوح الرؤية بشأن الوضع السياسي الحالي.

شكل رقم "13" يبين موقف العينة من استقرار الوضع السياسى

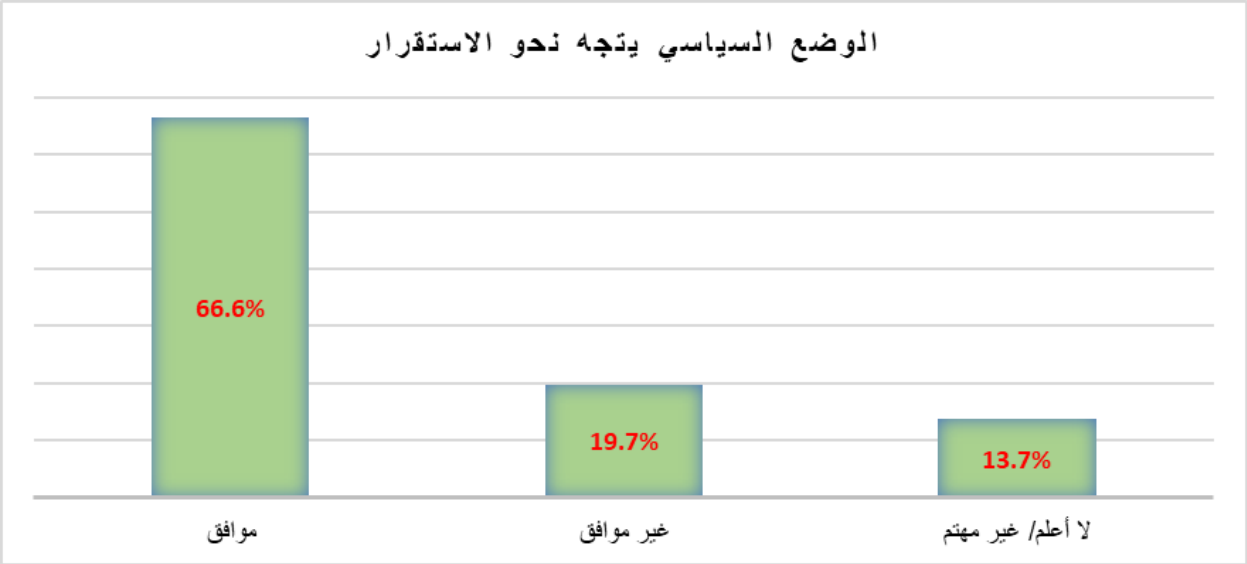

الموقف من الوضع الاقتصادي

أبدى **60.2%** من المجيبين تأييدهم للرأي القائل بأن الوضع الاقتصادي في البلاد يتجه نحو التعافي القريب، مما يعكس تفاؤلاً نسبياً لدى غالبية العينة بإمكانية تحسين الظروف الاقتصادية في المستقبل القريب.

في المقابل، عارض حوالي **30%** من المجيبين هذا الرأي، مما يشير إلى استمرار القلق أو التشاؤم لدى شريحة معتبرة من العينة بشأن الوضع الاقتصادي الراهن.

أما **10.4%** من المجيبين، فلم يعبروا عن تأييد أو معارضة، مما قد يعكس حالة من الحيرة أو غياب المعلومات الكافية لديهم لتكوين رأي واضح حول هذا الموضوع.

.

شكل رقم "14" يبين موقف العينة من الوضع الاقتصادي

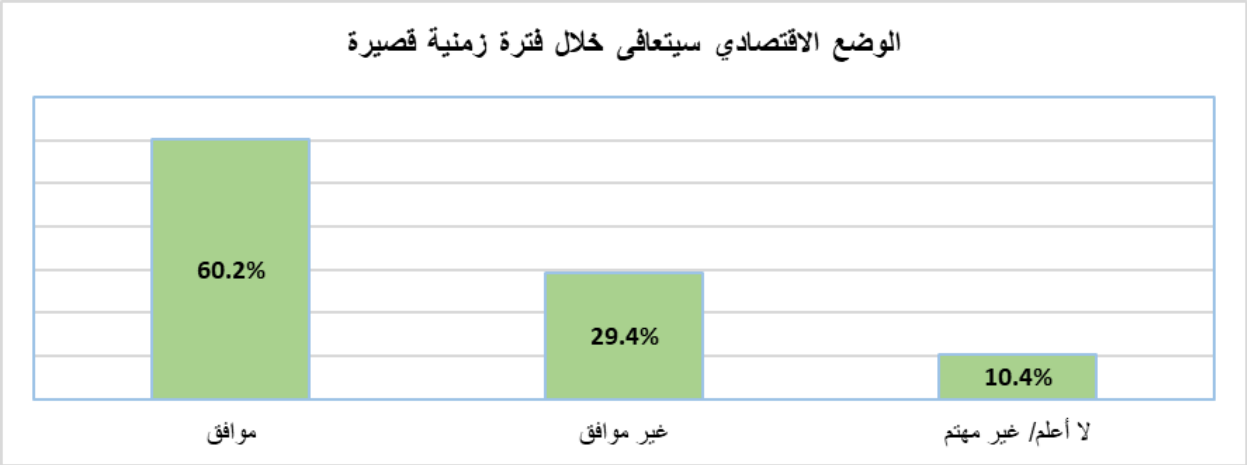

تُظهر النتائج أن النظرة الإيجابية لدى المجيبين تجاه تعايش المجتمع قد كانت أعلى مقارنةً بتقييمهم للوضعين السياسي والاقتصادي.

يمكن تفسير هذا التفاوت بعدة عوامل، أبرزها:

1. الرغبة القوية في تحقيق السلم الأهلي: يعكس ذلك تطلع المجيبين لإنهاء حالة الانقسام والفرقة بين المكونات السورية المختلفة، ما يعكس أولوية اجتماعية ملحّة بالنسبة لهم.
2. غياب وضوح الرؤية بشأن الوضعين السياسي والاقتصادي: يبدو أن التقييمات الأكثر تحفظاً للوضعين السياسي والاقتصادي تعود إلى عدم وضوح معالم الإدارتين السياسية والاقتصادية للحكومة الجديدة، وافتقار المجيبين إلى مؤشرات ملموسة عن استقرار هذه المجالات.

تقييم أداء حكومة تسيير الأعمال

أظهرت نتائج الاستطلاع وجود نظرة إيجابية تجاه أداء الحكومة الحالية، لكن هذه النظرة لم تترجم إلى قبول عام لبقائها كحكومة دائمة، حيث عبّر المجيبون عن رغبة واضحة في انتقال السلطة إلى حكومة انتقالية.

تقييم أداء الحكومة الحالية

- **61%** من المجيبين وافقوا على جودة أداء الحكومة الحالية.
- **30%** عارضوا هذه النظرة.
- **9%** لم يبدوا رأياً، إما لعدم وضوح الرؤية لديهم أو لعدم اهتمامهم بالموضوع.

رفض تحول الحكومة إلى حكومة دائمة

- **51%** من المجيبين رفضوا تحول الحكومة الحالية إلى حكومة دائمة.

- **40%** وافقوا على هذا الرأي.
- من الملاحظ أن 20% من الراضين عن أداء الحكومة الحالية لا يؤيدون استمرارها في الحكم كحكومة دائمة.

الرغبة في حكومة انتقالية

- **66.3%** من المجيبين يرون ضرورة أن تسلم الحكومة الحالية السلطة إلى حكومة انتقالية.
- **20%** فقط عارضوا هذا التوجه.
- **13.7%** لم يبدوا رأياً، ربما لعدم وضوح مفهوم الحكومة الانتقالية لديهم أو عدم يقينهم بجدوى أدائها مقارنة بالحكومة الحالية.

دلالات النتائج

تشير هذه النتائج إلى:

1. قبول محدود للحكومة الحالية: رغم نسبة القبول الجيدة التي حصلت عليها الحكومة، فإن هذا القبول يرتبط بأدائها الحالي ولا يُترجم إلى تأييد دائم.
2. رغبة في التغيير السياسي: غالبية المجيبين يرغبون في الانتقال إلى حكومة انتقالية يمكنها قيادة البلاد نحو وضع أفضل، ما يعكس تطلعاتهم إلى حلول أكثر استدامة وشمولية.
3. وعي بمفهوم المؤقتية: يُظهر المجيبون وعياً بضرورة التعامل مع الحكومة الحالية كمرحلة مؤقتة، على أن تُسلم السلطة لاحقاً في إطار عملية انتقال سياسي تُحقق تطلعاتهم.

شكل رقم "15" يبين رأي العينة بأداء حكومة تسيير الأعمال

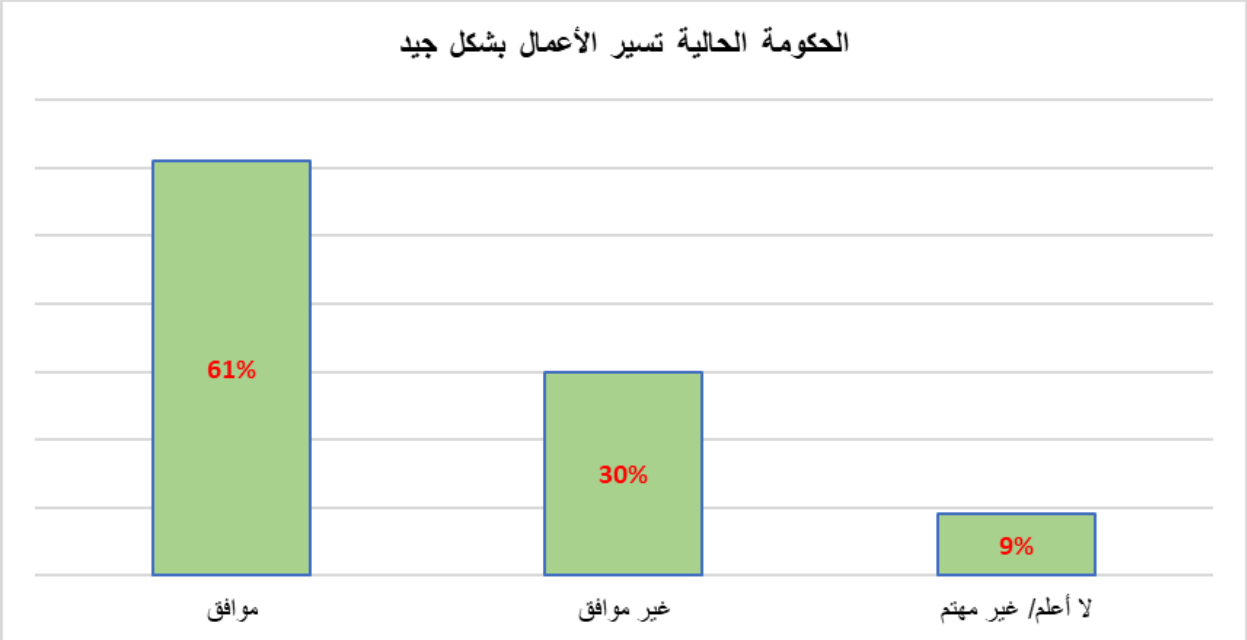

النظرة تجاه التعامل مع رموز النظام السابق ومؤيديه

أظهرت نتائج الاستطلاع رفضاً واضحاً من غالبية المجيبين لأي دور لمسؤولي النظام السابق في صناعة القرار أو المشاركة في مستقبل البلاد.

- **74.4%** رفضوا مشاركة وزراء حكومات النظام السابق في صنع القرار.
- **81.7%** رفضوا مشاركة هؤلاء المسؤولين في أي مؤتمر للحوار الوطني حول مستقبل سورية.
- نسب الموافقين على هذه المشاركات كانت منخفضة جداً: **16%** لصنع القرار و**10%** لمؤتمرات الحوار الوطني.

إمكانية التعايش مع الموالين غير المتورطين بالعنف

على الرغم من هذا الرفض القاطع لمشاركة مسؤولي النظام السابق، أظهرت الدراسة وجود إمكانية لتعايش الناس مع الموالين للنظام الذين لم يتورطوا في العنف ضد المعارضين.

دلالات النتائج

1. رفض شعبي للمسؤولين السابقين: يعكس هذا الرفض رغبة قوية لدى المجتمع في بناء مستقبل البلاد دون التأثير السلبي أو النفوذ المستمر للمسؤولين الذين ارتبطوا بالنظام السابق.
2. تفريق بين الموالين والمسؤولين: يُظهر المجيبون تفريقاً واضحاً بين المسؤولين الحكوميين السابقين والموالين العاديين للنظام، ما يعكس مرونة أكبر تجاه التعايش مع الأفراد العاديين الذين لم ينخرطوا في العنف.
3. أولوية العدالة والمحاسبة: تعكس هذه النتائج تطلع السوريين إلى تحقيق العدالة، مع رفض أي دور مستقبلي لمن كانوا جزءاً من النظام السابق في اتخاذ القرار.

شكل رقم "16" يبين رأي العينة برموز النظام السابق

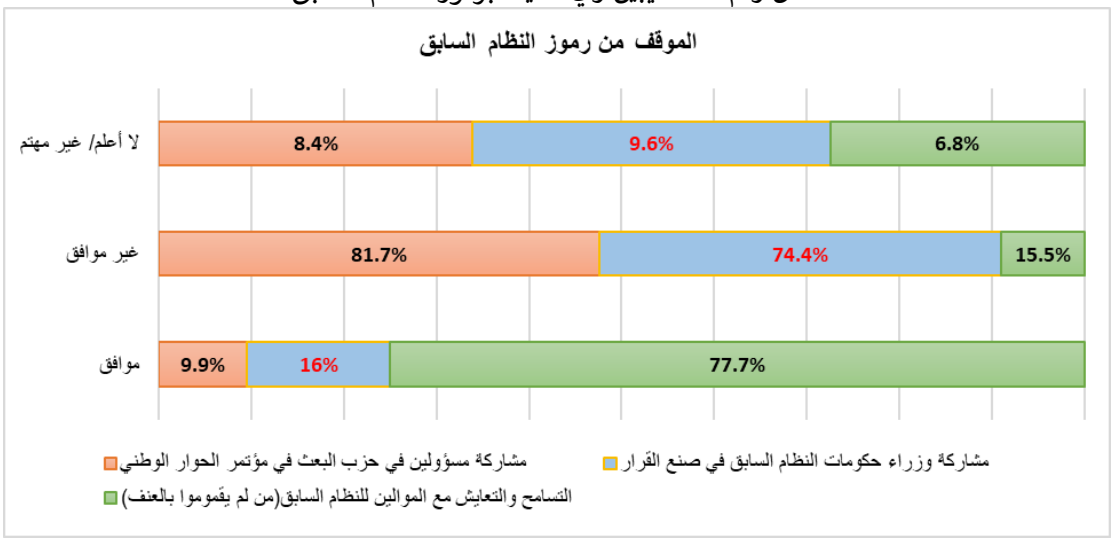

أظهرت النتائج المتعلقة بالتعايش والتسامح مع مؤيدي النظام السابق الذين لم يتورطوا في العنف ضد المعارضين التالي:

- **77.7%** من المجيبين أيدوا التعايش والتسامح مع هذه الفئة.
- **15.5%** عارضوا التعايش والتسامح معهم.
- **6.7%** لم يحسموا رأيهم بشأن هذا الموضوع.

دلالات النتائج

1. نظرة إيجابية تجاه التعايش: تشير نسبة **77.7%** من المؤيدين إلى رغبة قوية في إعادة دمج مؤيدي النظام السابق غير المتورطين في العنف ضمن المجتمع، مما يعكس توجها نحو المصالحة الوطنية والتعايش بين أفراد المجتمع السوري. وهذا يتماشى مع اولوية السلم والمجتمعي.
2. معارضة محدودة: رغم الأغلبية المؤيدة للتعايش، هناك **15.5%** من المعارضين، ما يعكس وجود تحفظات تجاه هذه الفئة من الموالين الذين ربما يكون لديهم تأثير سياسي أو اجتماعي قد يعرقل عملية المصالحة.
3. نسبة منخفضة للرأي الغامض**6.7%** : من المجيبين لم يحسموا رأيهم، مما يشير إلى وضوح في المواقف العامة للمجتمع حيال هذه القضية بشكل عام.

التفسير والتحليل

- الرغبة في المصالحة: إن التأييد الواسع للتعايش والتسامح مع مؤيدي النظام غير المتورطين في العنف قد يكون نابعاً من رغبة عامة في بناء مجتمع سوري أكثر انسجاماً بعد سنوات من الصراع والانقسام.
- التحفظات على بعض الفئات: بينما يظهر البعض استعداداً للتسامح، لا يزال هناك قلق حول مواقف هؤلاء الموالين وسبل إدماجهم في المرحلة المقبلة.

النظرة تجاه تولي المرأة مناصب في الحكومة الجديدة

نسب التأييد والمعارضة

- **83.5%** من المجيبين أيدوا تولي المرأة مناصب في الحكومة الجديدة.
- **8.3%** عارضوا هذا الرأي.
- **8%** لم يحددوا موقفهم تجاه هذه القضية.

دلالات النتائج

1. تأييد قوي لتولي المرأة المناصب: النسبة المرتفعة للمؤيدين (83.5%) تشير إلى قبول واسع لدى المجتمع لفكرة تولي المرأة مناصب في الحكومة، ما يعكس تغيّراً إيجابيا في المواقف الاجتماعية والسياسية تجاه دور المرأة في السلطة وصنع القرار.

2. معارضة ضئيلة: معارضة 8.3% فقط تعكس أن معظم الأشخاص الذين استجابوا للاستطلاع ليس لديهم تحفظات قوية بشأن مشاركة المرأة في المناصب الحكومية.
3. رأي غير حاسم: نسبة 8% الذين لم يبدوا رأيهم تشير إلى أن هناك بعض الغموض أو عدم اليقين لدى فئة صغيرة من المجيبين حول هذا الموضوع.

شكل رقم "17" يبين رأي العينة بتولي المرأة مناصب حكومية

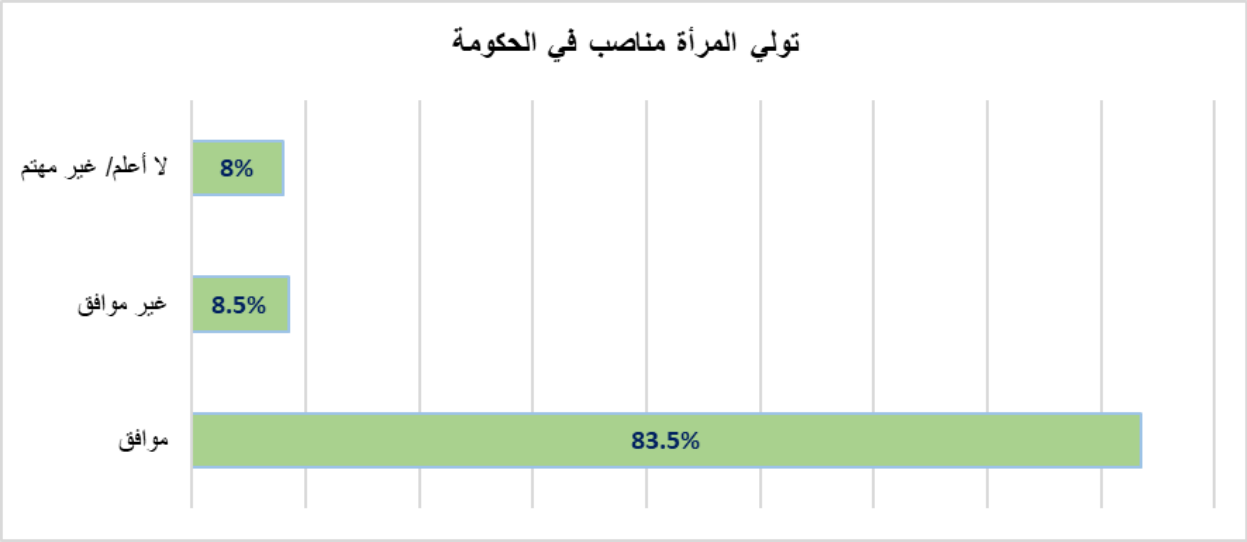

التباينات لدى أفراد العينة في وجهات النظر تبعا لمتغيرات (العمر والتعليم ومكان الإقامة الحالي):

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة الأربعينات: أعلى نسبة تفاؤل بلغت 86%، مما يشير إلى أن الأشخاص في هذه الفئة العمرية يتمتعون بتفاؤل أكبر بشأن التعايش والسلم الأهلي في المرحلة القادمة.
- فئة ما دون الثلاثين: كانت نسبة عدم إبداء رأي عالية وصلت إلى 15%، ما يعكس عدم وضوح الرؤية لهذه الفئة تجاه كيفية التعامل مع الطوائف والمجتمعات المختلفة في المرحلة الحالية.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: الأفراد في هذه الفئة هم الأكثر تفاؤلاً بنسبة 86%، مما يشير إلى أن هؤلاء الأفراد ربما يرون في التعايش والسلم الأهلي أولوية ملحة لتحقيق استقرارهم الاجتماعي.

- التعليم الثانوي والجامعي: تراجعت نسبة التفاؤل، حيث كانت أدنى لدى الحاصلين على دراسات عليا بنسبة 71%. هذا قد يعكس، على الأرجح، القلق الذي يشعر به المتعلمون الأكثر تفتحًا على قضايا معقدة حول السياسة والمجتمع.
- التعليم الثانوي: كانت أكبر نسبة من عدم إبداء الرأي بين حملة التعليم الثانوي (18%)، ما يشير إلى أن هؤلاء الأفراد يواجهون حالة من الغموض أو قلة الوعي تجاه الموضوع.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية (حلب وإدلب): كانت هذه المنطقة هي الأكثر تفاؤلاً بنسبة 86%، ما قد يكون بسبب رغبتهم في التغلب على التحديات التي واجهوها بسبب النزاع وتحقيق استقرار داخلي بعيداً عن الفوضى.
- السويداء: جاءت هذه المنطقة في المرتبة الثانية بنسبة 79%، مما يدل على أن سكان السويداء أيضًا يتطلعون إلى تحقيق السلم الأهلي والتعايش رغم الأوضاع الحالية.
- المنطقة الوسطى: نسبة التفاؤل بلغت 71%، مع تباين في آراء أفراد المنطقة، مما قد يعكس التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه هذه المناطق.
- المنطقة الجنوبية (دمشق وريفها ودرعا): كانت هذه المنطقة الأقل تفاؤلاً، مما قد يكون ناتجاً عن استمرار القضايا الأمنية والسياسية في تلك المناطق.

التفاؤل تجاه الاستقرار السياسي:

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة الأربعينات: كانت هذه الفئة هي الأكثر تفاؤلاً تجاه الاستقرار السياسي بنسبة **76%**، مما يشير إلى أن هذه الفئة لديها توقعات إيجابية بشأن حدوث الاستقرار نتيجة لتجاربهم السياسية والاجتماعية المتنوعة.
- فئة كبار السن (أكبر من 50 سنة): هذه الفئة كانت الأقل تفاؤلاً بنسبة **65%**، وقد يعكس ذلك تأثر هذه الفئة بالتغيرات السياسية الحادة التي شهدتها سوريا في السنوات الأخيرة، وقلقهم من المستقبل السياسي غير المستقر.
- فئة أقل من 30 سنة: نسبة **17%** من هذه الفئة كانت مترددة أو غير واضحة في موقفهم تجاه الاستقرار السياسي، ما يشير إلى قلة الخبرة السياسية لديهم وصعوبة تصورهم لمستقبل سياسي مستقر في ظل الظروف الحالية.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: فئة التعليم الأساسي كانت الأكثر تفاؤلاً بنسبة **88%**، ما يعكس أن هذه الفئة قد تكون أقل وعياً بالمسائل السياسية المعقدة وتفضل الأمل في استقرار سياسي دون الخوض في تفاصيل تحديات النظام السياسي الحالي.
- التعليم الثانوي: نسبة التفاؤل في هذه الفئة بلغت **74%**، مما يدل على أن الوعي السياسي بدأ يرتفع، لكن ما زال هناك تفاؤل تجاه الاستقرار السياسي.
- المعاهد والجامعات: نسبة التفاؤل في هذه الفئة انخفضت إلى **64%**، ما يعكس زيادة الوعي بالتحديات السياسية والاقتصادية التي قد تقف في طريق الاستقرار.
- الدراسات العليا: كانت الفئة الأكثر تشاؤماً بنسبة **59%**، ما يعكس أن الأفراد ذوي التعليم العالي يمتلكون رؤى سياسية أكثر نضجا قد تتضمن شكوكًا أكبر حول قدرة الحكومة الحالية على تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية (حلب وإدلب): كانت هذه المنطقة هي الأكثر تفاؤلاً بنسبة **81%**، مما يدل على أن سكان هذه المناطق يتطلعون إلى استقرار سياسي بعد سنوات من النزاع، ويرون أن الوضع يتحسن تدريجياً.
- السويداء: جاءت هذه المنطقة في المرتبة الثانية بنسبة **63%**، ولكنها كانت الأكثر تردداً في تقديم رأي واضح، حيث كانت نسبة الذين لم يبدوا رأياً واضحاً عالية، ما يعكس حالة من الغموض بشأن العلاقة مع الحكومة الجديدة في دمشق.
- المنطقة الجنوبية (دمشق وريفها ودرعا): كانت هذه المنطقة أقل تفاؤلا بنسبة **60%**، ما قد يعكس استمرار القلق في هذه المناطق من صعوبة تحقيق استقرار سياسي في ظل الظروف الحالية.
- المنطقة الوسطى: كانت هذه المنطقة الأقل تفاؤلا بنسبة **29%** من سكانها الذين لا يرون أن الوضع يتجه نحو الاستقرار السياسي. يمكن أن يعكس هذا التراجع في التفاؤل حالة من الإحباط أو عدم الثقة في الحكومة الجديدة.

التفاؤل تجاه الوضع الاقتصادي:

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة الأربعينات: كانت هذه الفئة الأكثر تفاؤلاً بنسبة **64%**، تليها فئة العشرينات بنسبة **63%**، ما يعكس أمل هذه الفئات في تحسن الأوضاع الاقتصادية. قد يكون ذلك نتيجة لتوقعات بتحسن الحياة اليومية، مثل توافر السلع والخدمات.
- فئة أكبر من 50 سنة: كانت هذه الفئة الأقل تفاؤلاً بنسبة **37%**، حيث يعكس ذلك تجاربهم في التعامل مع الاقتصاد السوري على مدار السنين، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية طويلة الأمد، مما يجعلهم أقل تفاؤلا بتحسن سريع.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: كانت نسبة المتفائلين الأعلى بين فئة التعليم الأساسي بنسبة **91%**. هؤلاء الأفراد قد ينظرون إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية على المدى القصير، مثل توافر السلع الاستهلاكية بأسعار أقل، والتي تمثل تحسناً ملموسا لهم.
- التعليم الثانوي والدراسات العليا: تتناقص نسبة التفاؤل مع ارتفاع المستوى التعليمي. فبين فئة الدراسات العليا والجامعيين كانت نسبة غير المتفائلين **38%** و **34%** على التوالي. هؤلاء الأفراد يعتمون على معايير أكثر تخصصاً في تقييم الوضع الاقتصادي، مثل مؤشرات النمو المستدام والفرص الاقتصادية على المدى البعيد.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية (حلب وإدلب): كانت هذه المنطقة الأكثر تفاؤلاً بنسبة **70%**، مما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه المنطقة مقارنة ببقية المناطق. توفر السلع والخدمات وفرص العمل جعل سكان هذه المنطقة يشعرون بالتحسن في الوضع الاقتصادي.
- السويداء: جاءت هذه المنطقة في المرتبة الثانية بنسبة **63%** من المتفائلين، وقد يكون هذا نتيجة للوضع الأقل تأثرا بآثار الحرب مقارنة بالمناطق الأخرى. ومع ذلك، كانت نسبة الذين لم يبدوا رأياً واضحاً في هذه المنطقة هي الأعلى، مما يعكس حالة من القلق وعدم اليقين تجاه المستقبل.
- المنطقة الوسطى والجنوبية (دمشق وريفها ودرعا): كان سكان هاتين المنطقتين أقل تفاؤلاً، حيث كانت نسبة غير المتفائلين **37%** في الوسطى و **36%** في الجنوبية. يمكن تفسير ذلك بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها هاتان المنطقتان خلال سنوات الحرب، مما جعلهم أقل أملًا بتحسن الوضع.

.

النظرة تجاه الحكومة الحالية:

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة أقل من 30 سنة: كانت هذه الفئة هي الأكثر رضا عن أداء الحكومة الحالية، حيث بلغت نسبة الراضين **66%**. قد يعكس هذا التفاؤل لديهم بالأداء الحكومي واعتقادهم بأنه قد يقدم فرصاً أفضل بالنسبة لهم.
- فئة أكبر من 50 سنة: عبر **43%** من أفراد هذه الفئة عن عدم رضاهم عن أداء الحكومة، مما يعكس تأثير السنوات الطويلة من التغيرات السياسية والاجتماعية التي عايشوها، والتي قد تجعلهم أكثر تشككاً في فعالية الحكومة الحالية.
- فئة الأربعينات: في هذه الفئة كانت النسبة الأكبر للأشخاص الذين لم يقدموا رأياً حول أداء الحكومة، حيث كانت **13%**، مما يشير إلى حالة من عدم اليقين أو عدم الاهتمام الشديد بأداء الحكومة في هذا العمر.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: كانت نسبة الراضين عن أداء الحكومة عالية في هذه الفئة، حيث بلغت **88%**، مما قد يعكس رؤية إيجابية تجاه التحسن في الحياة اليومية، مثل الخدمات الأساسية أو الوضع الأمني.
- التعليم الثانوي: تراجعت نسبة الراضين في هذه الفئة إلى **67%**، وهي لا تزال نسبة مرتفعة، لكن بدأ يظهر نوع من التباين مع تقدم مستوى التعليم.
- المعاهد والجامعات: تراجعت نسبة الراضين إلى **59%** في هذه الفئة، ما يعكس ربما ارتفاع التوقعات لدى الأفراد المتعلمين التي لم تتم تلبيتها بشكل كافٍ.
- الدراسات العليا: كانت هذه الفئة هي الأقل رضا، حيث عبر **41%** من الأفراد عن عدم رضاهم، مما يعكس وجود شكوك أو خيبة أمل لدى الأفراد الذين لديهم معرفة أعمق بالأمور السياسية والاجتماعية.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية (حلب وإدلب): كانت هذه المنطقة هي الأكثر تأييدًا للحكومة الحالية، حيث بلغت نسبة الراضين **79%**، مما يعكس نوعاً من الاستقرار النسبي في هذه المناطق مقارنة ببقية المناطق.
- المنطقة الجنوبية: كانت نسبة عدم الرضا عن الحكومة في هذه المنطقة هي **39%**، ما يشير إلى وجود انتقادات أو تباين في الرأي حول الأداء الحكومي.
- المنطقة الوسطى: كانت نسبة عدم الرضا في هذه المنطقة **42%**، مما يعكس أيضاً حالة من الاستياء أو النقد تجاه أداء الحكومة.
- السويداء: كانت السويداء هي الأكثر انتقاداً للحكومة، حيث عبر **45%** من الأفراد في هذه المنطقة عن عدم رضاهم، مما يعكس انخفاض تأييد الحكومة في هذه المنطقة، وربما يعكس عدم الرضا بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها سكانها.

تحول الحكومة الحالية إلى حكومة دائمة:

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة أقل من 30 سنة: رغم أن هذه الفئة هي الأكثر رضا عن أداء الحكومة الحالية (66%)، إلا أنها تُظهر أكبر درجة من الانقسام تجاه تحول الحكومة إلى حكومة دائمة. حيث بلغت نسبة المؤيدين لتحول الحكومة إلى دائمة **46%**، في حين بلغت نسبة المعارضين **41%**. هذا الانقسام يعكس أن رضاهم عن الحكومة لا يتعدى الحدود الاقتصادية أو الاجتماعية، وأنهم لا يشعرون بالضرورة بأنها حكومة دائمة أو شرعية بشكل كامل من الناحية السياسية.
- فئة أكبر من 50 سنة: تزداد المعارضة مع تقدم العمر، حيث بلغ نسبة الرافضين لتحول الحكومة إلى دائمة **65%**. قد يعكس ذلك شكوكهم بسبب التجارب السياسية السابقة وعدم الرغبة في استقرار حكومة لا تعكس تطلعاتهم السياسية أو تتوافق مع مواقفهم.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: في هذه الفئة، كانت نسبة الرافضين لتحول الحكومة إلى دائمة منخفضة **12%**، مما يعكس أن هذه الفئة أقل تطلباً للتغيير، ويميلون أكثر إلى قبول الوضع الراهن خوفاً من التغيرات المستقبلية غير المضمونة.
- الدراسات العليا: ارتفعت نسبة الرافضين لتحول الحكومة إلى دائمة في هذه الفئة إلى **60%**، ما يعكس انعدام الثقة في الحكومة أو ربما رغبة في تغييرات سياسية هيكلية تؤدي إلى حكومة تمثل مصالح أوسع. الأفراد ذوو المستوى التعليمي العالي قد يكون لديهم وعي أكبر بالقضايا السياسية والاقتصادية، مما يجعلهم أكثر تشكيكاً في قدرة الحكومة على الاستمرار.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية: كانت هذه المنطقة الأكثر تأييداً لتحول الحكومة الحالية إلى حكومة دائمة، حيث بلغت نسبة المؤيدين **60%**. قد يعكس ذلك الاستقرار النسبي في المنطقة الشمالية والتوجهات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤيد استمرارية الحكومة.
- المنطقة الجنوبية: جاءت هذه المنطقة في المرتبة الثانية بعد المنطقة الشمالية من حيث التأييد، بنسبة **32%**، مما يعكس أقل درجة من التأييد مقارنة ببقية المناطق.
- المنطقة الوسطى: كانت نسبة المؤيدين في المنطقة الوسطى **36%**، وهي قريبة من النسبة في المنطقة الجنوبية، مما يشير إلى حالة من الانقسام والارتباك تجاه تحول الحكومة إلى حكومة دائمة.
- السويداء: كانت السويداء هي المنطقة التي تضم النسبة الأكبر من المعارضين، حيث بلغت **77%**. يعكس ذلك رفضاً كبيرًا للحكومة الحالية ووجود موقف سياسي أكثر تشدداً تجاه استمراريتها، ربما بسبب المواقف التاريخية والسياسية الخاصة بهذه المنطقة.

تسليم الحكومة الحالية السلطة إلى حكومة انتقالية:

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة أقل من 30 سنة: تظهر هذه الفئة تأييداً بنسبة **56%** لتسليم السلطة لحكومة انتقالية، ولكن تُسجل أعلى نسبة من الذين لم يوضحوا رأيهم، حيث بلغت **21%**. قد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئة قد لا تكون قد نضجت سياسياً بما فيه الكفاية لفهم أو تحديد موقفها تجاه فكرة الحكومة الانتقالية، أو أنها تعتبر قضايا أخرى مثل الوضع الاقتصادي أكثر إلحاحاً بالنسبة لها.
- فئة أكبر من 50 سنة: تزداد نسبة التأييد في هذه الفئة إلى **82%**، مما يعكس رغبة أكبر في التغيير بين الأفراد الأكبر سنًا. قد يكون ذلك ناتجاً عن تجارب سابقة وعدم الرضا عن الوضع الحالي، أو ربما تزايد القلق بشأن الاستقرار السياسي وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: في هذه الفئة، تظهر نسبة **32%** من الرافضين لفكرة تسليم السلطة لحكومة انتقالية، مما يعكس مقاومة أكبر للتغيير بين الأقل تعليماً. قد يكون السبب في ذلك هو أن هؤلاء الأفراد يميلون إلى تفضيل استقرار الوضع الحالي خوفاً من المجهول أو بسبب عدم وضوح الرؤية بشأن التغيير.
- مستوى التعليم فوق الأساسي: تتقارب نسبة المؤيدين لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية بين جميع مستويات التعليم فوق الأساسي، حيث تبلغ النسبة **67%**، ما يشير إلى توافق واسع بين هذه الفئات التعليمية حول ضرورة إحداث تغيير في الحكومة الحالية. هذا قد يعكس مستوى من الوعي السياسي أو الاهتمام بمستقبل البلاد واستقرارها.

التباين حسب مكان الإقامة

- المنطقة الشمالية: تتباين نسبة المؤيدين لتسليم السلطة في هذه المنطقة، حيث يُظهر **30%** من السكان رفضهم لهذا الانتقال، مما يشير إلى أن هناك استقرار نسبي في هذه المنطقة، أو أنهم يرون أن الحكومة الحالية قد حققت بعض النجاحات التي لا تستدعي تغييرها.
- المنطقة الجنوبية: تتزايد نسبة المؤيدين لتسليم السلطة في المنطقة الجنوبية إلى **72%**، مما يشير إلى أن السكان في هذه المنطقة يفضلون التحول إلى حكومة انتقالية لتحقيق التغيير المطلوب بعد فترة من الحكم الذي لم يكن مرضياً بالنسبة لهم.
- المنطقة الوسطى: كانت نسبة المؤيدين في المنطقة الوسطى **72%**، مما يعكس أيضاً رغبة قوية في الانتقال إلى حكومة جديدة تحقق الاستقرار والتغيير.
- السويداء: في هذه المنطقة، سجلت نسبة **75%** من المؤيدين لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، ما يعكس تأييداً عالياً لتحول الحكومة الحالية إلى حكومة انتقالية تُمثل مختلف الأطياف والمصالح المحلية.

الموقف من مسؤولي النظام السابق الحكوميين والحزبيين ومن المؤيدين له ممن لم يمارسوا العنف ضد المعارضين

التباين حسب الفئات العمرية

- فئة أكبر من 50 سنة: على الرغم من كون هذه الفئة عادة أقل ثورية، فإن أكبر نسبة للمعارضين لمشاركة وزراء النظام السابق في اتخاذ القرار مستقبلاً كانت في هذه الفئة، حيث بلغت **76%** من أفرادها. يمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة عاشت تجربة النظام السابق بشكل مباشر، وشهدت فساد الإدارة وفشلها، ما جعلها أكثر حذراً بشأن أي دور مستقبلي لهؤلاء الوزراء في الحكم. ومع ذلك، فإن هذه الفئة أظهرت درجة تقبل أكبر من غيرها لمشاركة مسؤولي حزب البعث في مشاورات الحوار الوطني، حيث كانت النسبة .**18%**
- فئة الأربعينات: تعتبر هذه الفئة الأكثر معارضة لمشاركة وزراء النظام السابق، حيث بلغت نسبة الرافضين **86%**، ما يعكس موقفًا قوياً ضد العودة إلى أي نوع من المشاركة لهؤلاء المسؤولين في العملية السياسية المستقبلية.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: في هذه الفئة، كانت أكبر نسبة للرافضين لمشاركة وزراء النظام السابق في اتخاذ القرار مستقبلاً، حيث بلغت **84%**. يمكن أن يُفسر هذا الموقف بأن الأفراد ذوي التعليم الأساسي قد يكونون أقل قدرة على تحليل تعقيدات الوضع السياسي، مما يجعلهم أكثر انزعاجًا من فكرة مشاركة مسؤولي النظام السابق.
- الدراسات العليا: في هذه الفئة، كانت نسبة الرافضين **64%**، وهي أقل نسبة بين جميع الفئات. قد يكون هذا بسبب أن هؤلاء الأفراد قد يتفهمون أن بعض المسؤولين السابقين يمكن أن يُنظر إليهم على أنهم موظفون حكوميون وليسوا بالضرورة موالين للنظام السابق، مما يجعلهم أكثر تقبلاً لفكرة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار المستقبلية.
- التعليم الثانوي والمعاهد والجامعات: تُظهر هذه الفئات تقارباً في مواقفهم من رفض مشاركة مسؤولي النظام السابق في أي حوار وطني، حيث تراوحت نسبة الرافضين بين **80%** و.**81%**

التباين حسب التعايش والتسامح مع مؤيدي النظام السابق

- الفئة الأصغر (أقل من 30 سنة): أبدى **70%** من أفراد هذه الفئة تقبلًا للتعايش والتسامح مع مؤيدي النظام السابق الذين لم يمارسوا العنف ضد المعارضين، ما يعكس درجة أكبر من الانفتاح على الحوار والقبول بالآخر.
- الفئة الأكبر (أكبر من 50 سنة): أظهرت **87%** من هذه الفئة تقبلاً للتعايش مع مؤيدي النظام السابق ممن لم يمارسوا العنف ضد المعارضين، ما يشير إلى تحليهم بنظرة أكثر تسامحًا ربما بسبب خبرتهم الطويلة في التعامل مع تداعيات النظام السابق أو نظرًا لتطلعاتهم نحو الاستقرار.

التباين حسب مناطق التعليم

- فئة التعليم الأساسي: أظهرت هذه الفئة أقل نسبة للتسامح مع مؤيدي النظام السابق، حيث بلغت **60%** فقط. قد يكون ذلك مرتبطًا بتوجهات أكثر محافظة أو خوفًا من تكرار الأزمات التي شهدتها البلاد بسبب النظام السابق.

- فئة المعاهد والجامعات: أظهرت هذه الفئة أكبر نسبة للتسامح مع مؤيدي النظام السابق، حيث بلغت **81%**. قد يعكس ذلك أن هذه الفئة أكثر قدرة على التفريق بين الأفراد الذين قد يكونون مجرد موظفين في النظام السابق وبين أولئك الذين ارتكبوا أعمالًا عنيفة ضد المعارضين.
- الدراسات العليا والتعليم الثانوي: تأتي هذه الفئات في المرتبة الثانية من حيث التسامح، حيث أبدى **79%** من أفراد الدراسات العليا و**74%** من أفراد التعليم الثانوي تقبلهم للتعايش مع مؤيدي النظام السابق.

النظرة تجاه تولي المرأة مناصب في الحكومة الجديدة

التباين حسب الفئة العمرية

- الفئة الأكبر سناً (أكبر من 50 سنة)**94%** : من هذه الفئة تؤيد تولي المرأة المناصب الحكومية. يعد هذا الرقم مرتفع جداً مقارنة ببقية الفئات العمرية، ويمكن تفسيره بعدة عوامل، منها أن الأفراد الأكبر سناً قد يكونون أكثر قبولاً لفكرة تغيير الدور التقليدي للمرأة في المجتمع، أو قد يكون لديهم تجربة أوسع في تغيير المواقف الاجتماعية بمرور الوقت. كما قد تكون هذه الفئة أكثر تقديراً للمساواة بين الجنسين نتيجة لتحولات اجتماعية إيجابية شهدتها المجتمعات.
- الفئة الأصغر سناً (أقل من 30 سنة)**15%** : من هذه الفئة رفضت فكرة تسلم المرأة المناصب الحكومية، وهي أعلى نسبة بين جميع الفئات العمرية. من اللافت أن **10%** من أفراد هذه الفئة لم يبدوا رأياً واضحاً، مما قد يشير إلى عدم وضوح رؤية أو قلق من مستقبل السياسة والمجتمع. قد يعكس هذا رفضاً أو مقاومة للتغيير الاجتماعي من بعض الأفراد في هذه الفئة التي ربما تعتبر أن تولي المرأة المناصب الحكومية يثير التحديات السياسية والاجتماعية.

التباين حسب المستوى التعليمي

- التعليم الأساسي: في فئة التعليم الأساسي، **56%** من الأفراد يدعمون فكرة تولي المرأة المناصب الحكومية، بينما **21%** لم يبدوا رأي واضح. هذه النسبة المنخفضة قد تكون ناتجة عن تقليدية التفكير المرتبطة بالجيل الذي يمتلك مستويات تعليمية أدنى، حيث قد تكون هناك مقاومة أو عدم تقبل لفكرة المساواة بين الجنسين في السلطة.
- الدراسات العليا: في المقابل، **92%** من الأفراد في فئة الدراسات العليا يدعمون تولي المرأة المناصب الحكومية، وهذه أعلى نسبة بين جميع الفئات التعليمية. هذا يشير إلى أن التعليم العالي يعزز من القدرة على التفكير النقدي والتفاعل الإيجابي مع قضايا المساواة وحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تقبل أكبر لمشاركة المرأة في المناصب الحكومية.

استنتاجات الدراسة

1. أمان مجتمعي يؤسس لسلم أهلي: يعتبر الأمان المجتمعي والسلم الأهلي من الأولويات الأساسية لدى أفراد العينة، وهو مؤشر على المعاناة الكبيرة التي عاشها السوريون نتيجة غياب الأمن طوال فترة النظام الاستبدادي. هذا يشير إلى ضرورة تأسيس بيئة آمنة كشرط أساسي لبناء المجتمع السوري الجديد.

2. أهمية البنى التحتية وجودتها: تبرز الحاجة الملحة لتوفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية، حيث يعتبر تحسن هذه الخدمات ركيزة أساسية لإعادة استقرار المجتمع السوري، خاصة بعد سنوات من التدهور في هذه المجالات.
3. بروز أهمية معرفة مصير المفقودين والمختفين قسراً والمهجرين: يُعد ملف المفقودين والمختفين قسراً أحد الملفات الأكثر حساسية في سوريا، ويعد الكشف عن مصير هؤلاء من أولويات الشعب السوري. بالإضافة إلى ذلك، يمثل ملف المهجرين والنازحين تحدياً كبيراً يحتاج إلى حلول لضمان عودة هؤلاء إلى ديارهم.
4. ضرورة تحسن الوضع الاقتصادي: يمثل الوضع الاقتصادي للأسرة السورية أحد المشاغل الأساسية للأفراد في الوقت الحالي. ضرورة توفير فرص عمل بأجور كافية تضمن الحياة الكريمة تمثل أولوية هامة على طريق إعادة البناء الاقتصادي.
5. تراجع الاهتمام بالشأن السياسي: على الرغم من اهتمام العينة بالشأن السياسي، إلا أن الأولوية لم تكن كبيرة بسبب غياب الممارسة السياسية على مدى عقود طويلة. كما أن احتياجات الأسرة اليومية تتفوق في الأهمية على الأبعاد السياسية.
6. التفاؤل العام بالتعايش والسلم الأهلي أعلى من التفاؤل السياسي والاقتصادي: يظهر لدى الغالبية تفاؤل أكبر بتحقيق السلم الأهلي والتعايش بين مكونات المجتمع السوري، على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية. هذا يشير إلى أن السلم الأهلي يعتبر أكثر إلحاحًا في هذه المرحلة.
7. تفاؤل أكبر لدى الأقل تعليماً بشأن المستقبل: أظهرت فئة الأشخاص الأقل تعليماً تفاؤلاً أكبر بالمستقبل، مما قد يعود إلى تركيزهم على تحسين ظروفهم المعيشية اليومية بدلاً من الانشغال بالتحديات السياسية والاقتصادية الكبرى.
8. التفاؤل بالتعايش والسلم الأهلي يختلف حسب العمر ومكان الإقامة: يختلف التفاؤل حسب الفئة العمرية والمكان، حيث يُظهر كبار السن (في الأربعينات) وسكان المناطق الشمالية تفاؤلاً أكبر من الشباب وسكان المناطق الجنوبية. هذا يعكس اختلافاً في التجارب الحياتية والأولويات.
9. الرضا عن أداء الحكومة الحالية لا يتحول إلى تأييد لبقائها: رغم وجود رضا عن بعض السياسات الحكومية، إلا أن هذا لا ينعكس على رغبة الشعب في استمرار الحكومة الحالية. مما يشير إلى حاجة لتغيير الحكومة بما يتناسب مع تطلعات المواطنين.
10. رفض واضح لمشاركة رموز النظام السابق: ترفض العينة أي دور للمسؤولين السابقين في الحياة السياسية، وهو ما يعكس عدم الثقة في قدرة هؤلاء على تقديم حلول فعالة لمستقبل سوريا.
11. تقبل أعلى للمؤيدين غير العنيفين: رغم رفض العينة لرموز النظام السابق، إلا أنهم يظهرون استعداداً لتقبل المؤيدين غير المتورطين في أعمال عنف. يشير هذا إلى أن هناك فرقًا بين التسامح مع الموالين للنظام والتعايش معهم في المستقبل السياسي.

12. دعم قوي لتولي المرأة مناصب حكومية: هناك قبول واسع من قبل العينة لتولي المرأة أدوار قيادية في الحكومة المستقبلية، مما يعكس تحولًا إيجابيًا في قيم المجتمع تجاه تمكين المرأة وإشراكها في صنع القرار.
13. الفئة العمرية الأصغر تميل إلى التردد وعدم الوضوح: الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عام يظهرون تردد وعدم وضوح في مواقفهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، مما يعكس فقدان الثقة في الخيارات الحالية ولكن يمثلون شريحة هامة يمكن توجيهها إذا توفرت رؤية واضحة.
14. اختلافات إقليمية واضحة في التفاؤل والنظرة للحكومة الحالية: يظهر سكان المناطق الجنوبية، مثل السويداء، تفاؤلاً أقل بالمستقبل وضعفًا في تأييد الحكومة الحالية. هذا يعكس تأثير التحديات الأمنية والاقتصادية على هذه المناطق مقارنة بالمناطق الشمالية.

التوصيات

توصيات بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية:

1. تركيز الاهتمام على ملفات مسؤولي النظام السابق:يجب تسليط الضوء على المسؤولين في النظام السابق الذين كانوا يتولون مهام مؤثرة في حياة السوريين اليومية، خصوصاً في المجالات الاقتصادية. من المهم كشف ملفات فسادهم، لفضح تجاوزاتهم التي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية. كما ينبغي العمل على منع هؤلاء من العودة إلى الحياة السياسية أو المشاركة في حكومة تسيير الأعمال الحالية، لضمان عدم تكرار نفس الأخطاء.
2. التعاون مع القيادات المحلية المتعلمة:يجب العمل مع قادة المجتمع المحلي الذين يمتلكون مستويات تعليمية مرتفعة، بما يسهم في تعزيز عملية السلم الأهلي والتعايش السلمي. هؤلاء القادة قادرون على تهدئة مشاعر الغضب والمساعدة في التخفيف من التوترات التي قد تؤدي إلى عنف مجتمعي، كما يمكنهم أن يلعبوا دور محوري في دعم التحول نحو الاستقرار.
3. نشر الثقافة السياسية وتعزيز الوعي بالوضع السوري:من الضروري نشر الثقافة السياسية بين الأفراد، مع التركيز على الحالة السورية الحالية والمستقبلية. ينبغي تشجيع المواطنين على المشاركة في عملية النقاش السياسي، بما يساعد في بناء رأي عام مؤيد لحقوق الإنسان والحياة السياسية الديمقراطية في المستقبل.
4. إشراك الشخصيات الاجتماعية والثقافية في الحكومة: يجب أن يتضمن تشكيل حكومة تسيير الأعمال أو الحكومة الانتقالية القادمة الشخصيات الاجتماعية والثقافية البارزة في المجتمع، بهدف ضمان تمثيل جميع شرائح المجتمع والمناطق. هذا يساعد في بناء حكومة شرعية تأخذ في اعتبارها احتياجات وتطلعات كافة فئات المجتمع السوري.
5. التركيز على خطاب العدالة الانتقالية: ينبغي أن يتبنى خطاب العدالة الانتقالية من قبل حكومة تسيير الأعمال، من أجل بناء الثقة بين المواطنين والمساهمة في إنهاء النزاع. هذا الخطاب سيكون طمأنة لأهالي المفقودين والمعتقلين والمختفين قسرياً، كما يعزز من التعايش السلمي بين مكونات المجتمع ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

6. التأكيد على العدالة الانتقالية والسلم الأهلي: الدراسة تؤكد أن العدالة الانتقالية والسلم الأهلي لا بد أن يكونا متماشيين مع مطالب المجتمع المدني ورأي الشارع السوري، مع الدعم الدولي. يجب أن تسهم العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضمن انتقال سلمي نحو مرحلة ما بعد النزاع، بحيث لا يتم إغفال حقوق الأفراد واحتياجاتهم في هذه العملية.